المحادثات اللبنانية - الاسرائيلية

لبنان بين خيارين .. ان يكون أو لا يكون

في ظل نهج الارتهان بالشريك الكامل :

هل يواجه لبنان كامب ديفيد جديد ؟

المواجهة : خيار القوى الوطنية اللبنانية والعربية

مع بداية المحادثات اللبنانية — «الاسرائيلية» ، يكون لبنان والمنطقة العربية قد دخلا مرحلة تاريخية جديدة في مسار الصراع العربي — الصهيوني .

مرحلة جديدة ، كان الغزو الصهيوني للبنان وما ترتب عليه من نتائج ، هو عنوانها الرئيسي في زمن اصبح فيه العجز والتواطؤ سمة الموقف العربي الرسمي ، يشهد على ذلك ما جرى ويجري الان على الساحة العربية عموما واللبنانية — الفلسطينية على وجه الخصوص .

وهي مرحلة جديدة — قديمة ، ذلك انها تأتي استمرار وامتداد نوعي لمرحلة «السلام الاسرائيلي» التي دشنها السادات بزيارته «التاريخية» للقدس وما تمخض عنها من نتائج وذيول

فالمحادثات اللبنانية — الاسرائيلية في «خلدة» و«كريات شمونة» هي امتداد للمحادثات المصرية — الاسرائيلية في نقطة الكيلو ١٠١ ، «الاهداف ذاتها» الرعاية الامريكية ذاتها ، وان اختلفت الوجوه والاسماء . المفاوض الاسرائيلي ذاته بكل صلفه وتعنته وتفوقه .

ان ما يجري اليوم على الساحة اللبنانية هو الثمرة المرة لنهج الاستسلام والتراجع في المنطقة العربية ، نهج الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة ووضع كل البيض في سلتها .

التمهيد والبداية

مع خروج الثورة الفلسطينية من لبنان بدأت مرحلة الجولات المكوكية للمبعوثين الامريكيين بين بيروت والقدس المحتلة ، وذلك بهدف تهيئة المناخات للبدء بمفاوضات بين الطرفين تستهدف التوصل الى اتفاق مشترك بينهما حول القضايا موضع الاختلاف والتناقض .

في حينها ، بدأت مسيرة المماطلة والتسويف الاسرائيلية ، واخذت اوساط الحكومة الصهيونية تضع القيود والعراقيل في وجه التوصل لاتفاق سريع يمهد للمفاوضات المتمثلة ، وفي محاولة

في غضون ذلك ، كانت الجهود الامريكية المكوكية تتواصل لتذليل هذه العقبات ، والتقريب بين وجهات نظر الطرفين ، وذلك عبر ممارسة ضغط غير متوازن على كل منهما لدفعه نحو التراجع عن بعض شروطه فكيف جاءت محصلة هذه الضغوط والجهود ؟

توصلت الادارة الامريكية عبر مبعوثيها الى اقناع اسرائيل بالتراجع عن شرطها بعقد المحادثات في بيروت والقدس وذلك لتجنيب لبنان الاحراجات العربية المعروفة وانطلاقا من ادراك واشنطن لاهمية علاقات لبنان العربية .

ولكنها في مقابل اقناع اسرائيل بالتخلي عن هذا الشرط المتعنت ، دفعت لبنان للقبول باجراء المباحثات خارج اطار لجنة الهدنة المشتركة وبالتالي اعطاء المحادثات صبغة سياسية ، سواء تم ذلك من خلال تشكيلة الوفد اللبناني او من خلال جدول اعمال المحادثات .

كذلك فقد دفعت واشنطن الجانب اللبناني للاعلان المسبق عن استعداده للقبول بترتيبات امنية جديدة تحفظ سلامة الكيان الصهيوني ، وعن استعداده للبحث في مستقبل العلاقات بين لبنان واسرائيل .

لقد مهدت تنازلات الجانب اللبناني لهذه المحادثات فبعد الحديث عن ضرورة الانسحاب الاسرائيلي بدون قيد او شرط ، اصبح الحديث يتناول مجمل القضايا «العالقة» بين الطرفين ، وهذا ما دللت عليه تجربة الجلسات الثلاث الاولى في هذه المباحثات الا ان ذلك لايعني ان المحادثات قد تتوصل قريبا الى اتفاق مشترك .

«الشروط والتحفظات المقابلة»

مع بداية الجلسة الاولى في الثامن والعشرين من كانون اول الماضي ، بدا ان ثمة خلافات اساسية لا زالت عالقة بين الطرفين ، فما تم التوصل اليه حتى ذلك التاريخ هو بدء المحادثات وليس الاتفاق حول مضمونها وجدول اعمالها .

فالجانب الاسرائيلي تقدم بورقة عمل تضمنت المواقف التالية :

١ — اعتبار اتفاق الهدنة ملغي بحكم القانون والواقع ، والسبب في ذلك اشتراك لبنان باعلان الحرب عام ١٩٦٧ ، ثم توقيعه على اتفاق القاهرة وما تلاه مع المقاومة الفلسطينية .

٢ — الاصرار على تطبيع العلاقات بين الجانبين باعتبار قضية اساسية في اية محادثات ، وتندرج تحت هذا العنوان النقاط التالية :

أ — فتح الحدود بين البلدين .

ب — ترتيبات امنية في الجنوب وتشكيل لجنة عسكرية مشتركة تتولى وضعها .

ج — فتح مكاتب اتصال او «ممثلية» في البلدين .

د — التبادل الاقتصادي والسياحي .

٣ — على الصعيد العسكري تضمنت ورقة العمل الاسرائيلي النقاط التالية :

الجانب اللبناني ، حتى قبل الجلوس على مائدة التفاوض .

فاسرائيل اعلنت ضرورة التوصل الى اتفاق اولي يسبق بدء المباحثات ، بل ان وزير دفاعها اريل شارون اعلن انه تم التوصل الى اتفاق مبادىء مع مسؤولين لبنانيين اثناء مفاوضات سرية عقدت في العاصمة اللبنانية . الامر الذي اثار في حينه جملة اشكالات واحراجات للحكومة اللبنانية وتحديدا في مجال علاقاتها العربية وفي علاقاتها مع القوى الوطنية اللبنانية .

كذلك فقد اشترطت حكومة العدو ان تتم المفاوضات بالتناوب مرة في القدس واخرى في بيروت ، رغم ادراكها لصعوبة قبول الجانب اللبناني لهذا الشرط نظرا لما قد يثيره من سخط واستنكار في اكثر من عاصمة عربية لها قدرة على التاثير في مجريات الساحة اللبنانية .

ولم تكتف حكومة بيغن — شارون — شامير بهذه الشروط بل اصرت على ان يكون الجانب اللبناني مكونا من مفاوضين سياسيين كبار وليس من شخصيات عسكرية في اطار لجنة الهدنة المشتركة كما كان الاقتراح اللبناني يقضي بذلك .

وازاء هذه الشروط الاسرائيلية المتعنتة ، بدا العديد من المراقبين ان وقتا كبيرا سيمضي قبل ان تبدأ مسيرة المفاوضات .

أ — الا يكون لبنان قاعدة ارتكاز لعمليات عسكرية ضد اسرائيل .

ب — اقامة اجهزة انذار مبكر .

ج — انهاء الوجود العسكري الفلسطيني المسلح في لبنان .

د — تسليم جثث الاسرائيليين واسراهم .

هـ — يشرف الجيش اللبناني على الامن في الجنوب ويقوم بدور الشرطة في هذه المنطقة بعد ان تحدد كمية ونوعية اسلحته .

٤ — بعد تحقيق هذه الشروط يجري النظر في سحب القوات الاسرائيلية مع الاحتفاظ بنقاط رقابة عسكرية اساسية في الجنوب والجبل .

ان ورقة العمل الاسرائيلية هذه ، تنفي بالضرورة الزام لبنان باكثر من «معاهدة سلام» ولكن تحت اسماء وعناوين جديدة .

الامر الذي دفع حتى بعض اوساط السلطة اللبنانية الى التحذير من مخاطر القبول بهذه الشروط الاسرائيلية ، نظرا لما تمثله من مصادرة لسيادة لبنان واستقلاله ومن نهب وتدمير لبنيته الاقتصادية .

في مقابل ذلك تقدم الجانب اللبناني بورقة عمل خاصة به الى المحادثات تضمنت النقاط التالية :

١ — انسحاب جميع القوات الاجنبية من لبنان .

٢ — استعداد لبنان للبحث مع اسرائيل في الترتيبات الامنية التي تحتاجها .

٣ — تطوير «اتفاق الهدنة» ليتم بموجبه تحديد طبيعة ومستقبل العلاقة بين البلدين .

ان الورقة اللبنانية لم تلق قبولا اسرائيليا رغم تضمنها بتنازلات عديدة اهمها :

١ — القبول بما هو اقل بقليل من معاهدة سلام واكثر بكثير من الاتفاق الامني تحت تسميات مختلفة .

٢ — التعامل مع القوات الاسرائيلية المعتدية والقوات الفلسطينية والسورية على قدم المساواة .

٣ — التخلي عن التمسك باتفاق الهدنة والاستعداد لتعديله ليشمل بحثا في مستقبل العلاقات مع اسرائيل وهو ما تصر اسرائيل على تسميته بالتطبيع .

وازاء هذه الخلافات في وجهات النظر كان لابد من العودة الى عراب المباحثات للاطلاع على وجهة نظره والتي جاءت مخيبة لامال المراهنين على دور الشريك الكامل .

فالسفير درايبر اعرب في كلمته امام المؤتمر عن مشاعر «متوازنة» ازاء لبنان واسرائيل معتبرا ان المفاوضات فرصة تاريخية لتحقيق خطوة من اجل مستقبل مفعم «بالامل» .

واضاف «ان المصالح الامنية المشروعة لاسرائيل يجب ان تؤمن الى اقصى حد ... وتدعم في الوقت ذاته استقلال لبنان ووحدته وسلامته» .

اما بخصوص التطبيع فقد اعرب الجانب الامريكي عن تفهمه «لشرعية» الطلب الاسرائيلي في هذا المجال ولكنه حذر من التطبيع المفروض

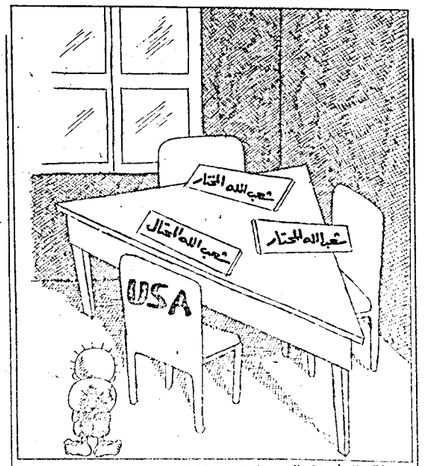

بالقوة في الوقت الراهن نظرا لما يترتب عليه من احراجات للبنان في علاقاته العربية ، واكد على ضرورة انجاز التطبيع في المستقبل جنبا الى جنب مع تقدم عملية السلام في المنطقة .

ومن هنا يتضح جوهر الخلاف بين وجهة النظر الامريكية ووجهة النظر الاسرائيلية ، ففي حين تسعى اسرائيل لجني ثمار غزوها للبنان سريعا ودون الالتفات الى ظروف لبنان وهمومه ، نرى ان السياسة الامريكية تسعى لتحقيق ذات الغاية ولكن دون ان تعرض مسيرة السلطة اللبنانية للانتكاس والازمات .

ولم تشهد الجلستان اللتان اعقبتا محادثات خلدة الاولى ، اي تقدم في مجال التقريب في وجهات نظر الطرفين .

فالجانب الاسرائيلي ظل مصرا على ترتيبه الخاص لجدول اعمال المحادثات وفق اولوياته هو ، في حين ان الجانب اللبناني لم يستطع القبول ببحث التطبيع قبل الانسحاب بل هو لم يستطع حتى الان القبول بالتطبيع وفق الشروط الاسرائيلية للاسباب المعروفة والمذكورة سابقا .

ولم ينجم عن الجلسات الثلاث الاولى لهذه المحادثات سوى الاتفاق على تحديد طبيعة الدور الامريكي في المحادثات ، حيث تقرر ان يلعب دور الشريك الكامل والمباشر حسبما كان لبنان يطالب بذلك استجابة لنصائح عرب امريكا من جهة ، وتتويجا لنهج السلطة السائر في ركب السياسة الامريكية من جهة اخرى .

وتبدي المصادر المطلعة في العاصمة اللبنانية تشاؤمها في امكانية التوصل الى اتفاق في غضون الايام والاسابيع القليلة القادمة .

وتضيف هذه المصادر ان المحادثات الجارية قد لا تحرز اي تقدم يذكر قبل اجتماع ريغان — بيغن في شهر القادم في واشنطن .

من ناحيتها ترى المصادر الوطنية اللبنانية ، ان تعثر المحادثات الناجم عن تعنت الطرف الاسرائيلي ، ناجم بالاضافة الى ذلك الى تهافت السلطة اللبنانية على مائدة المفاوضات وتقديمها التنازلات سريعا امام تصلب الشروط الاسرائيلية .

وترى هذه المصادر ان سياسة وضع كل البيض في السلة الامريكية لن يكون نتيجتها سوى قطف التلكؤ والتواطؤ الامريكي في هذه المحادثات .

لكن يبدو ان الحكومة اللبنانية التي ربطت عربتها بالحصان الامريكي ، مصممة على المضي في نهجها هذا ، ولن تكون نتيجة هذه السياسة سوى المزيد من الرضوخ للشروط الاسرائيلية .

ان ابسط استقراء لما تم في جلسات المباحثات الثلاث الماضية ، وفي جملة المواقف التي سبقت هذه المباحثات ورافقتها يشير بوضوح الى حقيقة مواقف مختلف الفرقاء في هذه المحادثات .

فالموقف اللبناني يسعى لتحقيق الانسحاب الاسرائيلي والفلسطيني والسوري ، ولكنه غير قادر على الاستجابة لكامل الشروط الاسرائيلية نظرا لتناقضها مع مصالح لبنان بمختلف فئاته ولكن السلطة التي وضعت اوراقها بيد واشنطن لن يكون امامها سوى خيارين ينتهيان في المحصلة عند نقطة واحدة .

الخيار الاول : القبول سريعا بالشروط الاسرائيلية والانتهاء بمعاهدة سلام ، وتطبيع العلاقات مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج سياسية واقتصادية مدمرة للبنان .

الخيار الثاني : الدخول في مفاوضات طويلة الامد مع العدو الصهيوني على غرار المفاوضات المصرية الاسرائيلية ، تنتهي عاجلا ام آجلا ، الى ما انتهت اليه المفاوضات بين مصر والكيان الصهيوني : معاهدة سلام وتطبيع علاقات ام

الخيار الثالث ، خيار المواجهة للمشروع الاسرائيلي ، فالسلطة اللبنانية عاجزة عنه لاعتبارات البنية والتركيب الاجتماعي والارتباط بالمحور الامريكي .

اما الجانب الاسرائيلي فان اهدافه في لبنان باتت واضحة : التطبيع ، والمعاهدة ونهب مقدرات البلاد الاقتصادية والمائية ، اي بكلمات اخرى استسلام لبنان الكامل وتحقيق كامب ديفيد جديد على الجبهة اللبنانية في اقصى سرعة ممكنة .

ويبرز في هذا الاطار الخلاف الامريكي الاسرائيلي ، وهو خلاف نابع من الفرق بين لبنان في حالة تحوله محمية اسرائيلية يستخدمها الكيان الصهيوني في نزاعاته الاقليمية سياسيا واقتصاديا وبين لبنان بوضعه محمية امريكية خاضعة لمجمل الاستراتيجية الامريكية في المنطقة ، وتستخدمه الولايات المتحدة كورقة لتمرير مشاريعها السياسية ، وتحديدا مشروع ريغان الذي يتخذ الان من لبنان اجازة مرور للمنطقة العربية .

وفي كلتا الحالتين فان الخاسر الاول في المعادلة هو لبنان شعبا واستقلالا وسيادة» .

ان انضاج هذه الحقائق ينبغي ان يكون حافزا للقوى الوطنية اللبنانية والعربية ، لكي تعزز نضالها باتجاه الخيار الثالث خيار المواجهة مع المشروع الاسرائيلي ومظلته الامريكية لكي يعود لبنان حرا عربيا مستقلا ديمقراطيا موحدا .